

نظرة عامة

المستفيدة لتمكينها من تطوير الكوادر الفنية والإدارية ولتحسين مستويات أدائها.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2018، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 3.1 مليار دولار تشكل حوالي 22.5 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2018.

أولاً: السمات الرئيسية للعون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

تسعى مؤسسات مجموعة التنسيق إلى توسيع نطاق أنشطتها وآليات تنفيذ عملياتها وذلك باستحداث أدوات تمويل وآليات تمويلية جديدة، فبالإضافة إلى آليات التمويل التقليدية كالقروض، والمنح، والمساهمات في رؤوس المال والضمانات المختلفة، والقروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد شملت أنشطة مؤسسات مجموعة التنسيق، الخدمات المرتبطة بتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير أسواق المال، ودعم برامج إعادة الهيكلة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية، وذلك لكون هذه الخدمات تشكل نشاطاً تكاملياً ومصاحباً للنشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأهداف التنموية المرجوة للجهات المستفيدة. ويشمل هذا العون كذلك اعتماد وتطبيق قواعد عمل مشتركة لإدارة وتنفيذ المشاريع. وتتسم عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق بسرعة اتخاذ القرارات والتشاور الدائم فيما بين أعضاء مجموعة التنسيق وبينها وبين الدول، وذلك من أجل التأكد من سلامة تنفيذ المشاريع الممولة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التأكيد على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. وتتلخص أهم سمات العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق فيما يلي:

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

يقدم الجزء الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، وسلطنة عمان. وتوجه المساعدات الحكومية الثنائية إما لدعم مشروعات التنمية أو كدعم مباشر لخزينة الدول المستفيدة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية. ومن جانب آخر يتسم هذا العون في تقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الممولة.

وتعتبر الصناديق الوطنية للتنمية القناة الرئيسية التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الثنائية الميسرة للدول المستفيدة وعبر الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق⁽¹⁾ وهي محور هذا الفصل.

بلغ حجم التمويل الإنمائي الإجمالي الذي قدمته مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2018 حوالي 13.9 مليار دولار، من خلال تقديم 233 قرصاً و281 معونة. وقد شمل هذا التمويل قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، وقطاعات أخرى). كما قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق المساعدات الفنية لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية، ودعم وتعزيز قدرة مؤسسات الدول

(1) الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(1) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية

1- النطاق الجغرافي

بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية في المنطقة العربية والتي تشمل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، يغطي نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق المناطق التالية:

1. منطقة آسيا: وتشمل الدول الآسيوية ماعدا العربية منها.
2. منطقة أفريقيا: وتشمل الدول الأفريقية غير العربية.
3. منطقة أمريكا اللاتينية: وتشمل دول قارة أمريكا اللاتينية.
4. الدول الأخرى: وتشمل دول في شرق أوروبا، أمريكا الشمالية، ودول المحيط الهادي.

2- التنوع القطاعي

يساهم العون الإنمائي لمؤسسات مجموعة التنسيق بشكل أساسي في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه. بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الاجتماعية، التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة والتنمية الريفية المتكاملة والسكن الاجتماعي والتعليم، والتسليف الإنمائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أ- التنمية الاقتصادية

تمتد أنشطة عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لتشمل كافة مجالات التنمية الاقتصادية بدءاً من توليد الكهرباء بالتقنيات المختلفة، ومنها محطات التوليد الحرارية، ومشاريع التوليد المائية الكبرى، ومشاريع الطاقة المتجددة، لتتسع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لتشمل كذلك شبكات النقل سواء داخل الدولة أو للربط مع الشبكات المجاورة، بالإضافة إلى مشاريع كهرباء الريف.

ب- القطاعات الإنتاجية

تستهدف مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية عبر المساهمة في تمويل مشاريع السدود وشبكات الري كمشروع سدي تاسعة وخلاص بتونس الذي يهدف إلى توفير كميات إضافية من مياه الري التكميلي لتكثيف الإنتاج الزراعي ومشروع توفير مياه وتطوير منظومة الزراعة في شبه جزيرة سيناء بمصر. كما اشتملت مؤسسات المجموعة في قطاع الصناعة على دعم المشاريع كمشروع إعادة

تأهيل القلب بموريتانيا ومشروع سكر النوران بمصر (قطاع خاص).

ونظراً للدور المهم للقطاعات الانتاجية في اقتصاديات الدول النامية، فإن مؤسسات مجموعة التنسيق تركز في سياساتها لاختيار المشاريع بناءً على ما تحققه من عوائد إيجابية اجتماعية واقتصادية وفي إطار أولويات الدول المستفيدة.

ج- التنمية الاجتماعية

أولت مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً خاصاً بدعم قطاعات التنمية الاجتماعية من خلال المساهمة في تطوير البنى الأساسية لهذه القطاعات، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان وتوفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجالات دعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً.

3- التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية

تقيم مؤسسات مجموعة التنسيق علاقات تعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الإنمائية الدولية وذلك إيماناً منها بأهمية تكاتف الجهود لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، فقد عقدت مؤسسات المجموعة عدد من الاجتماعات مع ممثلي المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا.

ونشير هنا إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها عام 2017 بين المجموعة والبنك الدولي التي توطر التعاون بين الجانبين في قطاعات عديدة كقطاع الطاقة، والمياه، والنقل، والأمن الغذائي، والقطاع المالي.

ثانياً: حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

1- عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2018

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2018 حوالي 13.9 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نسبته حوالي 29 في المائة

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع القطاع المصرفي.

مجموعة الدول الإفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية 163 عملية قيمتها حوالي 3.0 مليار دولار. واستفادت منها بوركينافاسو بنحو 13 عملية بمبلغ يعادل 618.7 مليون دولار أي بنسبة 20.5 في المائة في إجمالي التمويل المقدم للدول الإفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر قطاع الخدمات الصحية، ثم قطاعات التعليم والزراعة والثروة الحيوانية إلى جانب دعم موازين المدفوعات، حيث استحوذت هذه القطاعات على حوالي 41.8 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في المنطقة الأفريقية.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 96 عملية بقيمة 2.7 مليار دولار. استفادت منها بنغلاديش بنحو 18 عملية منها بمبلغ إجمالي قدره 0.9 مليار دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في البلدان الآسيوية أن بلدان هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الطاقة (كهرباء، غاز ونفط والطاقة المتجددة) حيث تشير الأرقام إلى أن 38.5 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية نحو 23 عملية بقيمة 537 مليون دولار. استفادت منها الأرجنتين من 5 عمليات بقيمة 262 مليون دولار أي بنسبة 48.8 في المائة، كما استفادت الدومينيكان من عمليتين بقيمة 76.5 مليون دولار أي بنسبة 14.2 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى نحو 25 عملية بقيمة 177.0 مليون دولار. استفادت منها البوسنة والهرسك بنحو 5 عمليات منها بمبلغ إجمالي قدره 82.4 مليون دولار، كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ بنحو 5 عمليات أيضاً بمبلغ إجمالي قدره

بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي من إجمالي هذه الالتزامات حوالي 37.3 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 13.5 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) بنسبة 10.7 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 9.5 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 8.8 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 7.4 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 5.7 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 3.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 3.3 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة 0.02 في المائة، الملحق (1/11).

وبلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 514 عملية خلال عام 2018، بقيمة إجمالية بحدود 13.9 مليار دولار وزعت على 104 جهة مستفيدة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات).

التوزيع الجغرافي

حسب البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق الخاصة بالعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال عام 2018، فقد بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2018 حوالي 52.7 في المائة مقابل 43.2 في المائة في عام 2017، ومجموعة الدول الإفريقية حوالي 21.7 في المائة، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 19.5 في المائة، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.9 في المائة، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.3 في المائة خلال عام، والهيئات والمنظمات حوالي 1.0 في المائة، الملحق (1/11). وفيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة، وقاعدة بيانات أمانة التنسيق.

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية نحو 175 عملية بلغت قيمتها 7.3 مليار دولار، واستفادت جمهورية مصر العربية بنحو 20 عملية بمبلغ يعادل 2.1 مليار دولار، أي بنسبة 28.7 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن 18 في المائة من مجموع

(2) مساعدة طارئة للمتضررين من إعصار إيرما وهارفي.

75.4 مليون دولار أي بنسبة 42.6 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 32 عملية بقيمة إجمالية بلغت 143 مليون دولار وقد وجهت معظم هذه العمليات إلى دعم موازين المدفوعات.

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 41.6 في المائة، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 22.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2018، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 11.0 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.6 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 9.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 4.8 في المائة، الملحق (2/11).

2- عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2016

تشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2016-2018 قد أمتد إلى 140 جهة لتنفيذ 1729 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 53.6 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، جدول رقم (1) وشكل رقم (1).

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2016

لقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2016 لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

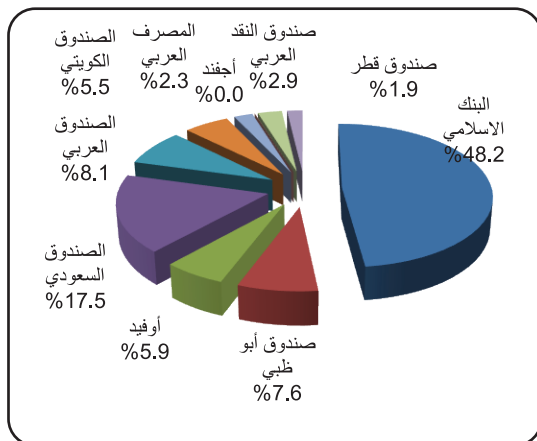
البنى الأساسية: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 516 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره 26.6 مليار دولار بنسبة 49.6 في المائة.

– **القطاعات الإنتاجية:** وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 243 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره 6.9 مليار دولار بنسبة 12.9 في المائة.

– **القطاعات الاجتماعية:** وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان بلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 371 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره بحوالي 5.9 مليار دولار بنسبة 11 في المائة.

– **القطاعات الأخرى:** والتي تشمل القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 599 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره 14.2 مليار دولار بنسبة 26.5 في المائة، جدول رقم (2).

الشكل (1) : توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2018-2016)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي

الجدول (1)
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصدرها ومصارف تمويلها للفترة 2016 - 2018
(مليون دولار)

| مؤسسات التنمية | عمليات القروض | | عمليات المنح والمعونات الفنية | | عمليات أخرى | | تمويل تجارة | | قطاع خاص | | ميزان مدفوعات | | الإجمالي | |
|-----------------------|---------------|--------|-------------------------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|----------|--------|---------------|--------|----------|--------|
| | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة |
| 1- البنك الإسلامي | 70 | 868 | 170 | 56 | 150 | 9,633 | 221 | 14,865 | 27 | 416.25 | - | - | 638 | 25,839 |
| 2 - صندوق أبوظبي | 15 | 2,390 | 47 | 1,692 | - | - | - | - | - | - | - | - | 62 | 4,082 |
| 3 - أوفيد | 79 | 1,760 | 159 | 53 | - | - | 30 | 725 | 59 | 647 | - | - | 327 | 3,185 |
| 4 - الصندوق السعودي | 87 | 4,814 | 64 | 4,563 | - | - | - | - | - | - | - | - | 151 | 9,377 |
| 5 - الصندوق العربي | 30 | 4,271 | 79 | 57 | - | - | - | - | - | - | - | - | 109 | 4,328 |
| 6 - الصندوق الكويتي | 75 | 2,937 | 21 | 33 | - | - | - | - | - | - | - | - | 96 | 2,970 |
| 7 - المصرف العربي | 41 | 574 | 69 | 19 | - | - | 14 | 400 | 19 | 229 | - | - | 143 | 1,222 |
| 8. أجفند | - | - | 71 | 12 | - | - | - | - | - | - | - | - | 71 | 12 |
| 9. صندوق النقد العربي | 8 | 1,184 | - | - | - | - | - | - | - | - | 392 | 2 | 10 | 1,576 |
| 10. صندوق قطر | 5 | 166 | 117 | 860 | - | - | - | - | - | - | - | - | 122 | 1,015 |
| المجموع الكلي | 410 | 18,952 | 797 | 7,345 | 150 | 9,633 | 265 | 15,991 | 105 | 1,293 | 2 | 392 | 1,729 | 53,606 |

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (2)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (2016 - 2018)
(مليون دولار)

| القطاعات الاقتصادية | 2016 | | 2017 | | 2018 | | الإجمالي | |
|-----------------------------|--------------|---------------|--------------|---------------|--------------|---------------|--------------|---------------|
| | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات |
| (1) قطاعات البنى الأساسية: | | | | | | | | |
| - النقل والاتصالات | 75 | 3,502 | 71 | 3,526 | 49 | 1,529 | 195 | 8,557 |
| - الطاقة (كهرباء، نפט، غاز) | 67 | 5,022 | 91 | 6,049 | 67 | 3,133 | 225 | 14,203 |
| - المياه والصرف الصحي | 28 | 1,695 | 30 | 829 | 38 | 1,328 | 96 | 3,852 |
| مجموع فرعي | 170 | 10,218 | 192 | 10,404 | 154 | 5,990 | 516 | 26,612 |
| (2) القطاعات الانتاجية: | | | | | | | | |
| - الزراعة والثروة الحيوانية | 69 | 2,520 | 86 | 1,461 | 48 | 1,469 | 203 | 5,451 |
| - الصناعة والتعدين | 18 | 435 | 11 | 374 | 11 | 670 | 40 | 1,479 |
| مجموع فرعي | 87 | 2,955 | 97 | 1,835 | 59 | 2,140 | 243 | 6,930 |
| (3) قطاعات اجتماعية: | | | | | | | | |
| - قطاع التعليم | 50 | 831 | 94 | 642 | 62 | 498 | 206 | 1,971 |
| - قطاع الصحة | 55 | 1,004 | 52 | 718 | 36 | 389 | 143 | 2,111 |
| - قطاع الاسكان | 7 | 1,333 | 6 | 196 | 9 | 243 | 22 | 1,773 |
| مجموع فرعي | 112 | 3,168 | 152 | 1,556 | 107 | 1,130 | 371 | 5,855 |
| (4) قطاعات أخرى: | | | | | | | | |
| - قطاع مصرفي | 87 | 3,240 | 61 | 2,068 | 51 | 1,522 | 199 | 6,830 |
| - قطاعات أخرى | 74 | 411 | 183 | 3,832 | 143 | 3,137 | 400 | 7,380 |
| مجموع فرعي | 161 | 3,651 | 244 | 5,900 | 194 | 4,658 | 599 | 14,209 |
| المجموع الكلي | 530 | 19,992 | 685 | 19,696 | 514 | 13,918 | 1,729 | 53,606 |

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

التنسيق خلال الفترة، و561 عملية للدول الأفريقية بقيمة 9.9 مليار دولار (18.5 في المائة)، و330 عملية للدول الآسيوية بقيمة 15.2 مليار دولار (28.3 في المائة)، و78 عملية للبلدان اللاتينية بقيمة 1.2 مليار دولار (2.3 في المائة)، بالإضافة إلى 40 عملية في بلدان أخرى بقيمة 1.3 مليار دولار (2.5 في المائة)، و139 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة 0.6 مليار دولار (1.1 في المائة). جدول (3) والشكل (2).

الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2016-2018

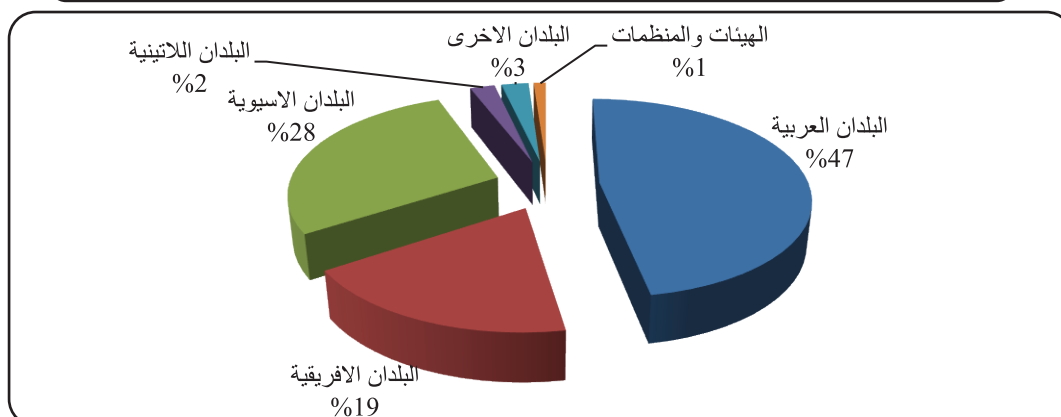
استفادت 140 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من (2016-2018)، منها 581 عملية خصصت للدول العربية بقيمة 25.3 مليار دولار، ما يمثل حوالي 47.3 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة

الجدول (3)
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة 2016 - 2018
(مليون دولار)

| مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات | 2018 | | | 2017 | | | 2016 | | |
|------------------------------------|-------|--------------|---------------|-------|--------------|---------------|-------|--------------|---------------|
| | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات |
| (1) البلدان العربية | 22* | 581 | 7,328 | 21* | 175 | 8,513 | 21* | 178 | 9,488 |
| (2) البلدان الأفريقية | 39* | 561 | 3,018 | 33* | 163 | 3,459 | 30* | 188 | 3,455 |
| (3) البلدان الآسيوية | 29* | 330 | 2,715 | 23* | 96 | 6,889 | 22* | 98 | 5,579 |
| (4) البلدان اللاتينية | 23* | 78 | 537 | 14* | 23 | 442 | 19* | 21 | 248 |
| (5) بلدان أخرى | 15* | 40 | 177 | 13 | 25 | 38 | 2* | 9 | 1,125 |
| (6) الهيئات والمنظمات | - | 139 | 143 | - | 32 | 354 | - | 36 | 97 |
| المجموع الكلي | 140* | 1,729 | 13,918 | 104* | 514 | 19,696 | 97* | 530 | 19,992 |

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة .

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2018-2016)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

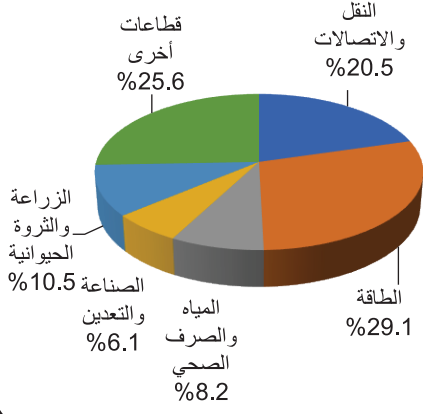
3- المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لنهاية عام 2018

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2018 حوالي 218 مليار دولار. وتنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 115.3 مليار دولار (52.9 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 56.3 مليار دولار (25.8 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 37.2 مليار دولار (17.0 في المائة)، ومجموعة

دول أمريكا اللاتينية حوالي 4.3 مليار دولار (2.0 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.8 مليار دولار (1.8 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 1.1 مليار دولار (0.5 في المائة)، الملحق (3/11) والشكل (3).

بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 42.2 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2018، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 15.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 10.9 في

الشكل (4) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2018



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

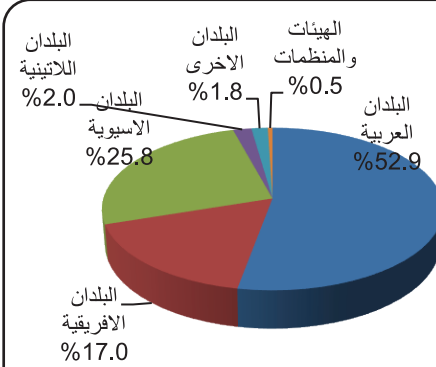
ثالثاً: دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا إن الدول تضع أطر وطنية لتحقيقها، بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة من موارد بشرية، ومالية، وطبيعية، ونظام مؤسسي. وقد شرع المزيد من الدول العربية في تكييف خططها واستراتيجياتها لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أصبحت المؤسسات والمنظمات الداعمة تتواءم أيضاً في الاستجابة مع تطلعات تلك الدول. لذا، يلتزم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق في دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى دعم تنفيذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف الرئيسي المتعلق بالقضاء على الجوع الذي يشكل هدفاً ثابتاً في عمليات مجموعة التنسيق.

سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى جهود مؤسسات مجموعة التنسيق لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وفقاً للبيانات المتوفرة حالياً، حيث تعمل المجموعة في الوقت الحاضر لتكثيف وموائمة عملياتها وأنشطتها لربطها مع تطلعات أهداف التنمية المستدامة. وتكمن تطلعات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030 في القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وضمان نظم

المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.5 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) بنسبة 8.1 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 2.6 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 0.5 في المائة والأجفند 0.01 في المائة.

الشكل (3) : المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2018)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية، على نحو 83.4 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وتتصدر الطاقة قطاع البنى الأساسية، حيث حازت على نسبة 29.1 في المائة من إجمالي التمويل، يليها القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 25.6 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.5 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.2 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 16.6 في المائة منها حوالي 10.5 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 6.1 في المائة للصناعة والتعدين، الملحق (4/11) والشكل (4).

البنى التحتية الريفية وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي.

إنتاج غذائي مستدام، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور ومنع القيود المفروضة على التجارة في الأسواق الزراعية العالمية، وزيادة الاستثمار في

الإطار رقم (1): أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفتات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.
- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.
- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020.
- زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.
- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

مليار دولار لتمويل 203 مشروعاً زراعياً. وقد بلغ نصيب قطاعي المياه والزراعة من العون الإنمائي لمجموعة التنسيق خلال الفترة 2016-2018، وهي فترة بداية تطبيق أهداف التنمية المستدامة حوالي 17.36 في المائة من مجموع مساعداتها الكلية، وكانت حصة الزراعة في الدول الإفريقية حوالي 40.6 في المائة من مجموع المساعدات المخصصة للزراعة، وإذا أضفنا قيمة المساعدات المخصصة لقطاع المياه، فإن مجموع ما استفادت به الدول الإفريقية خلال الفترة 2016-2018 بلغ حوالي 2.6 مليار دولار أي بنسبة 27.6 في المائة من مجموع مساعدات مجموعة التنسيق الموجهة إلى قطاعي الزراعة والمياه خلال الفترة المذكورة، وهو ما يترجم حرص المجموعة على دعم قطاع الزراعة (جدول 4) وفي المقابل، تشير إحصائيات لجنة مساعدات التنمية إلى أن نصيب قطاع الزراعة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2017 لم يتعدى 5 في المائة.

انسجماً مع هذا التوجه فإن جزءاً كبيراً من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق يوجه إلى تمويل المشاريع الإنمائية في مقدمتها القطاعات الإنتاجية كالزراعة لما لها دور في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يتوقف القضاء على الجوع توفر الغذاء واستدامته ورفع قدرة الزراعة على الصمود. لذلك، فإن تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية وخاصة خدمات

الري والنقل والطاقة والاتصالات أصبح من أولويات العمل التنموي لضمان توفير الغذاء وديمومته من خلال تحسين الإنتاجية. وفي هذا الإطار يشكل العون الإنمائي العربي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق مدخلاً عملياً للمساهمة في معالجة هذه المعوقات، حيث بلغ إجمالي العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق لقطاع الزراعة خلال الفترة 2016-2018 مبلغ إجمالي قدره حوالي 5.5

الجدول (4)

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة 2016 - 2018

مليون دولار

| نسبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه | نسبة المياه | نسبة الزراعة والثروة الحيوانية | نسبة البلدان | المجموع الكلي | باقي القطاعات | الزراعة والثروة الحيوانية | المياه | عدد العمليات | عدد البلدان | مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات |
|--|-------------|--------------------------------|--------------|---------------|---------------|---------------------------|-----------|--------------|-------------|------------------------------------|
| 8.24% | 5.10% | 3.14% | 47.3% | 25,328.781 | 20,911.396 | 1,683.679 | 2,733.706 | 581 | 22* | (1) البلدان العربية |
| 4.79% | 0.66% | 4.13% | 18.5% | 9,931.978 | 7,365.746 | 2,213.453 | 352.779 | 561 | 39* | (2) البلدان الإفريقية |
| 3.01% | 0.24% | 2.77% | 28.3% | 15,183.336 | 13,570.059 | 1,484.757 | 128.520 | 330 | 29* | (3) البلدان الآسيوية |
| 0.71% | 0.60% | 0.12% | 2.3% | 1,227.048 | 845.898 | 61.650 | 319.500 | 78 | 23* | (4) البلدان اللاتينية |
| 0.01% | 0% | 0.01% | 2.5% | 1,340.204 | 1,334.846 | 5.358 | 0 | 40 | 15* | (5) بلدان أخرى |
| 0.01% | 0.002% | 0.00% | 1.1% | 594.401 | 591.145 | 2.056 | 1.200 | 139 | - | (6) الهيئات والمنظمات |
| 16.76% | 6.60% | 10.17% | 100.0% | 53,605.748 | 44,302.951 | 5,450.952 | 3,851.844 | 1729 | 140* | المجموع الكلي |
| | | | | 100.00% | 82.65% | 10.17% | 7.19% | | | % |

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات كندية عربية بالصفوف العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي. (*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات و هيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

بالتعاون والتنسيق مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) وعدد من مؤسسات التمويل العربية. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير قدرات مراكز البحوث الزراعية الوطنية والمزارعين في الدول العربية، بالإضافة إلى تبني واستخدام التقنيات

من المشاريع التي أسهمت مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويلها وتندرج في إطار تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، ما يلي:

1. دراسة تعزيز الأمن الغذائي بالدول العربية، الذي أسهم الصندوق العربي في تمويله

التقدم المحرز في مجال تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي

لمعرفة التطور الحاصل في تحقيق الهدف الثاني الذي يرمي إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي سيتم دراسة تطور مؤشر الجوع العالمي ومؤشر الأمن الغذائي العالمي بالدول العربية منذ بداية تطبيق أهداف التنمية المستدامة أي الفترة 2016-2018.

أ. مؤشر الجوع العالمي⁽³⁾:

شمل مؤشر الجوع العالمي لعام 2018، خمسة عشر دولة عربية من جملة 119 دولة تم دراستها؛ ويلاحظ اتساع الفارق في قيمة المؤشر بين الدول العربية وهو ما يظهر التفاوت الكبير في الجوع ونقص الغذاء بين هذه الدول فضلاً عن مخاطر استمرار واتساع ذلك التفاوت مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود التنموية لدعم الدول المتأخرة في الترتيب لاسيما اليمن، السودان، جزر القمر، جيبوتي، من أجل مواجهة التحديات والضغوط المتزايدة، الجدول (5).

الحديثة لتحقيق زيادة مستدامة في إنتاج الحبوب، بما في ذلك تطوير منهجيات وطرق نقل التقانة ونشرها بين أوساط المزارعين على نطاق واسع من خلال تأسيس شراكات فعالة بين مراكز البحوث الزراعية الوطنية العربية و مراكز البحوث الزراعية الدولية لتطوير نظم الإنتاج المروي لمحاصيل الحبوب بأنظمة الري الحديثة، والإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية، ونقل تلك التقانات إلى المزارعين، وتحسين الحزم التقنية لتلائم مع البيئة المحلية والنظم الزراعية في الدول العربية.

2. مشروع تنمية كالوغانغا في جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية الذي تبلغ تكاليفه الإجمالية 252 مليون دولار، والذي أسهم في تمويله كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني إلى جانب توفير فرص العمل للسكان وتحسين الظروف المعيشية في مناطق حوض نهر مهاويلي.

3. مشروع الحيازات الصغيرة أدنى نهر "اوسوتو" في مملكة سوازيلاند، ويهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي لسكان منطقة أدنى نهر "اوسوتو" بزيادة الإنتاج من المحاصيل المختلفة، ويسهم في توفير فرص عمل إضافية ورفع معدل مشاركة النساء في العمل نتيجة لتحويل الزراعة الإعاشية إلى زراعة تجارية لإنتاج المحاصيل النقدية كالسكر من خلال توفير مياه الري المستدامة كما يسهم المشروع في تنمية الثروة الحيوانية. وقد ساهم في تمويل المشروع، الذي بلغت تكاليفه حوالي 95 مليون دولار أمريكي، كل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى جانب مؤسسات تمويل دولية أخرى.

خمس سنوات ويعانون من قصر القامة) ومعدل وفيات الأطفال (معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بسبب نقص الغذاء). ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و100 درجة حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع نسبة الجوع ونقص الغذاء بهذا البلد، والعكس صحيح.

(3) يصدر هذا المؤشر سنوياً عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) ويعتمد على دمج المتغيرات المتعلقة بسوء التغذية (نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الغذاء) وهزال الأطفال (نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ولديهم وزن منخفض لطولهم)، التقزم (حصاة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن

الجدول (5)
ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الجوع العالمي (2018)

| الدولة | قيمة المؤشر خلال عام 2018 | الترتيب | | قيمة المؤشر خلال عام 2017 | قيمة المؤشر خلال عام 2016 |
|-----------|---------------------------|---------|--------|---------------------------|---------------------------|
| | | عربياً | دولياً | | |
| الكويت | 5> | 1 | 8 | 5> | 5> |
| تونس | 7.9 | 2 | 28 | 7.4 | 5.5 |
| السعودية | 8.5 | 3 | 31 | 7.1 | 5> |
| الجزائر | 9.4 | 4 | 39 | 9.5 | 8.7 |
| المغرب | 10.4 | 5 | 44 | 10.2 | 9.3 |
| عمان | 10.8 | 6 | 46 | 11.3 | 10.4 |
| الأردن | 11.2 | 7 | 48 | 6.7 | 5.7 |
| لبنان | 11.7 | 8 | 50 | 8.1 | 7.1 |
| مصر | 14.8 | 9 | 61 | 14.7 | 13.7 |
| العراق | 22.1 | 10 | 74 | 22.9 | 22 |
| موريتانيا | 27.3 | 11 | 88 | 25.2 | 22.1 |
| جيبوتي | 30.1 | 12 | 98 | 31.4 | 32.7 |
| جزر القمر | 30.8 | 13 | 101 | --- | --- |
| السودان | 34.8 | 14 | 112 | 35.5 | --- |
| اليمن | 39.7 | 15 | 117 | 36.1 | 35 |

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI).

ب. مؤشر الامن الغذائي العالمي(4):

المؤشر بكل من السودان وسوريا واليمن وتراجعته بشدة خلال الثلاث سنوات الأخيرة في سوريا واليمن حيث تعتبر هاتين الدولتين من أكثر الدول عرضة لانعدام الأمن الغذائي، الجدول (6).

من خلال تتبع تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي بالدول العربية خلال السنوات الأخيرة وخاصة خلال فترة تطبيق أهداف التنمية المستدامة 2016-2018، يلاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر بدول الخليج وتطوره خاصة بدولة الامارات وسلطنة عمان حيث تعتبر هذه الدول الأكثر أمناً للغذاء، مقابل انخفاض قيمة

الغذائية للوجبات الغذائية وسلامتها)، والموارد الطبيعية والتكيف معها (تقييم تعرض أي بلد لآثار تغير المناخ وقابلية التعرض لمخاطر الموارد الطبيعية). ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و 100 درجة حيث كلما كانت قيمة المؤشر قريبة من الصفر كلما دل ذلك على التعرض أكثر لمخاطر الأمن الغذائي والعكس صحيح.

(4) يصدر هذا المؤشر عن (Economist Intelligence Unit) ويعتمد على دمج المتغيرات المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الغذاء (قياس قدرة المستهلكين على شراء الأغذية، ومدى تعرضهم لصدمات الأسعار)، ومدى توفر الغذاء (قياس مدى كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر تعطلها)، ومعايير الجودة والسلامة (قياس التنوع والجودة

الجدول (6)
تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الدول العربية (2012-2018)

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | |
|------|------|------|------|------|------|------|----------|
| 76.5 | 78.1 | 79.3 | 78.3 | 77.9 | 77.1 | 77.6 | قطر |
| 74.8 | 75 | 75.1 | 74.7 | 75.4 | 75.4 | 74.8 | الكويت |
| 74.4 | 74.2 | 74.0 | 72.8 | 72.6 | 71.5 | 71.4 | عُمان |
| 72.5 | 71.7 | 71.4 | 70.9 | 69.5 | 68.4 | 66.5 | الإمارات |
| 72.4 | 72 | 72.3 | 71.9 | 70.9 | 69.4 | 70.4 | السعودية |
| 67.8 | 68.3 | 70.1 | 69.9 | 65.9 | 65.3 | 65.6 | البحرين |
| 60.9 | 59.0 | 58.6 | 59.4 | 58.7 | 56.6 | 57.7 | تونس |
| 60.9 | 59.0 | 58.6 | 59.4 | 58.7 | 54.6 | 56.8 | الأردن |
| 56.3 | 57.9 | 59.4 | 57.1 | 53.3 | 51.5 | 51.2 | مصر |
| 55.0 | 53.3 | 54.3 | 53.5 | 52.5 | 52 | 52.3 | المغرب |
| 52.1 | 52.0 | 55.1 | 54 | 52.6 | 49.7 | 49.6 | الجزائر |
| 36.4 | 36.2 | 37.7 | 37 | 36.7 | 33.7 | 34.4 | السودان |
| 34.1 | 33.2 | 34.9 | 37.5 | 37.6 | 35.8 | 37.1 | سوريا |
| 28.5 | 27.1 | 31 | 35.3 | 38.9 | 34.6 | 36.1 | اليمن |

المصدر: Economist Intelligence Unit.

انخفض بنسبة 2.7 في المائة مقارنة بعام 2017. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض المساعدات التي يتم إنفاقها على استضافة اللاجئين الوافدين حيث قل عددهم مع فصل نفقاتهم من ميزانيات المساعدات الإنمائية الرسمية. يشير التقرير المذكور إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية (من بلد إلى بلد) الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً انخفضت بنسبة 3 في المائة مقارنة بعام 2017، حيث انخفضت المساعدات التي خصصت للدول الأفريقية 4 في المائة وأيضاً انخفضت المساعدات الإنسانية بنسبة 8 في المائة. وقد تم احتساب هذه الأرقام باستخدام منهجية جديدة التي اعتمدت من قبل لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية وتم استخدامها من هذه السنة (2018) كطريقة أكثر دقة لحساب جهود المانحين في القروض التنموية. وباستخدام هذه المنهجية، يشير التقرير إلى تراجع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية إلى 0.31 في المائة وهي نسبة بعيدة عن النسبة العالمية المطلوبة 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة.

بناءً على هذه النتائج فإن المرحلة القادمة تستوجب تكثيف الجهود الإنمائية لتحقيق الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي بحلول عام 2030 وخاصة في الدول المتأخرة في الترتيب وهو تحد كبير يحتاج لمضاعفة وتضافر الجهود من الجميع لتمويل المشاريع الإنمائية قصد مضاعفة الإنتاجية الزراعية وضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الريفية وزيادة الإنفاق في البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد والتطوير الزراعي قصد تحسين الإنتاجية.

رابعاً: أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية وتوزيعها

وفقاً للبيانات الرسمية الأولية التي تضمنها تقرير لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في إبريل 2019، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة (30 عضواً)، حوالي 149.5 مليار دولار في عام 2018 والذي

جدول رقم (7)

أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية (2018)*

| أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة | صافي المساعدات (مليار دولار) | أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي | نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%) |
|--|------------------------------|---|--|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 34.26 | السويد | 1.04 |
| ألمانيا | 24.99 | لوكسمبورغ | 0.98 |
| المملكة المتحدة | 19.40 | النرويج | 0.94 |
| اليابان | 14.17 | الدنمارك | 0.72 |
| فرنسا | 12.15 | المملكة المتحدة | 0.70 |

* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إبريل 2019

الرسمية إلى سورية بشكل كبير منذ عام 2012، لكن نحو 90 في المائة منها كانت مساعدات إنسانية. ومن بين أقل البلدان نمواً، حصل الصومال واليمن على مقدار أكبر من تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية في السنوات الخمس الماضية وكان جزء كبير منها للمعونات الإنسانية. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى السودان بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، فيما زادت المساعدات الرسمية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بما في ذلك الأردن والمغرب خلال السنوات الخمس الماضية.

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2017 حوالي 376.6 مليار دولار. وحصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 77.3 مليار دولار، أي بنسبة 20.5 في المائة، يليه مصر بمبلغ قدره 57.4 مليار دولار وبنسبة 15.2 في المائة، وسورية بمبلغ قدره 38.7 مليار دولار وبنسبة 10.3 في المائة، وفلسطين بمبلغ قدره 36.6 مليار دولار بنسبة 9.7 في المائة، والمغرب بمبلغ قدره 29.3 مليار دولار وبنسبة 7.8 في المائة، والسودان بمبلغ قدره 27.5 مليار دولار وبنسبة 7.3 في المائة، والأردن بمبلغ قدره 26.3 مليار دولار وبنسبة 7.0 في المائة، الملحق (5/11) والشكل (6).

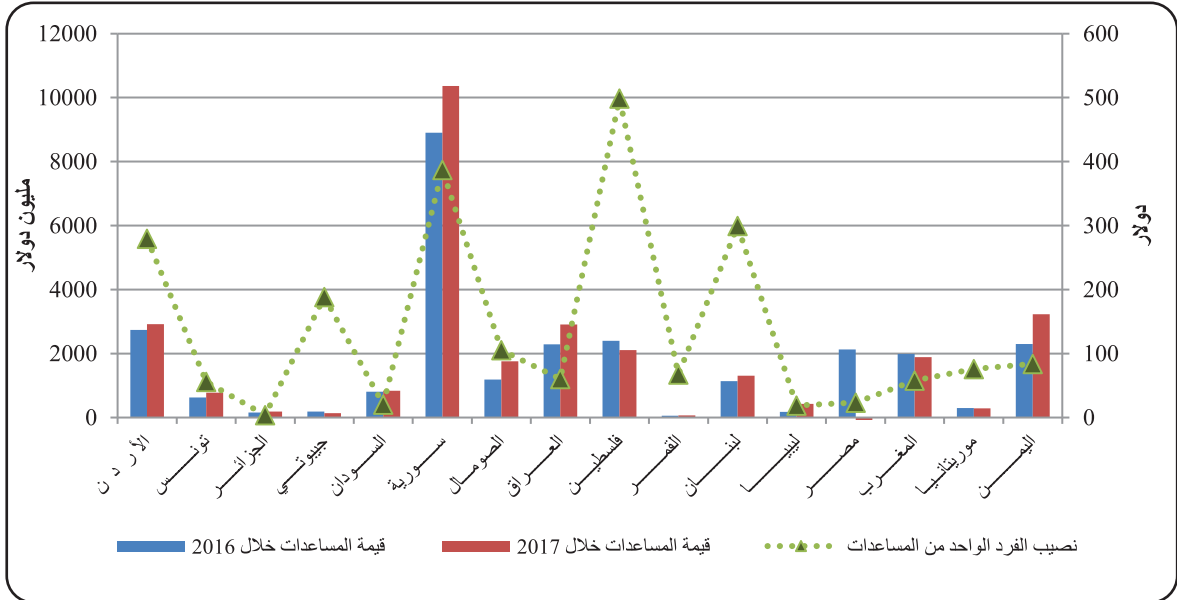
خامساً: حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

تشير بيانات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول العربية بلغت عام 2017 حوالي 29.1 مليار دولار وهو ما يمثل 17.9 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية، وقد حازت سورية على النصيب الأكبر من هذه المساعدات حيث حصلت على 10.4 مليار دولار أي بنسبة 35.6 في المائة. الملحق (5/11) والشكل (5).

تظهر البيانات الرسمية للجنة المساعدات والتنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية من جميع المصادر ازدادت منذ عام 2011، في أعقاب الانخفاض الحاد بين 2008-2010. وقد أدى ذلك إلى زيادة إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية في عام 2017 إلى 29.1 مليار دولار، ليصل إلى حده الأقصى خلال عقد من الزمن، وهو ما يمثل جزءاً كبيراً من الإجمالي العالمي. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة الرقمية تخفي حقيقة أن ما يصل إلى 15 في المائة كان مخصص لمساعدة اللاجئين والمعونات الإنسانية، والتي هي في الواقع ليست جزءاً من برامج التنمية.

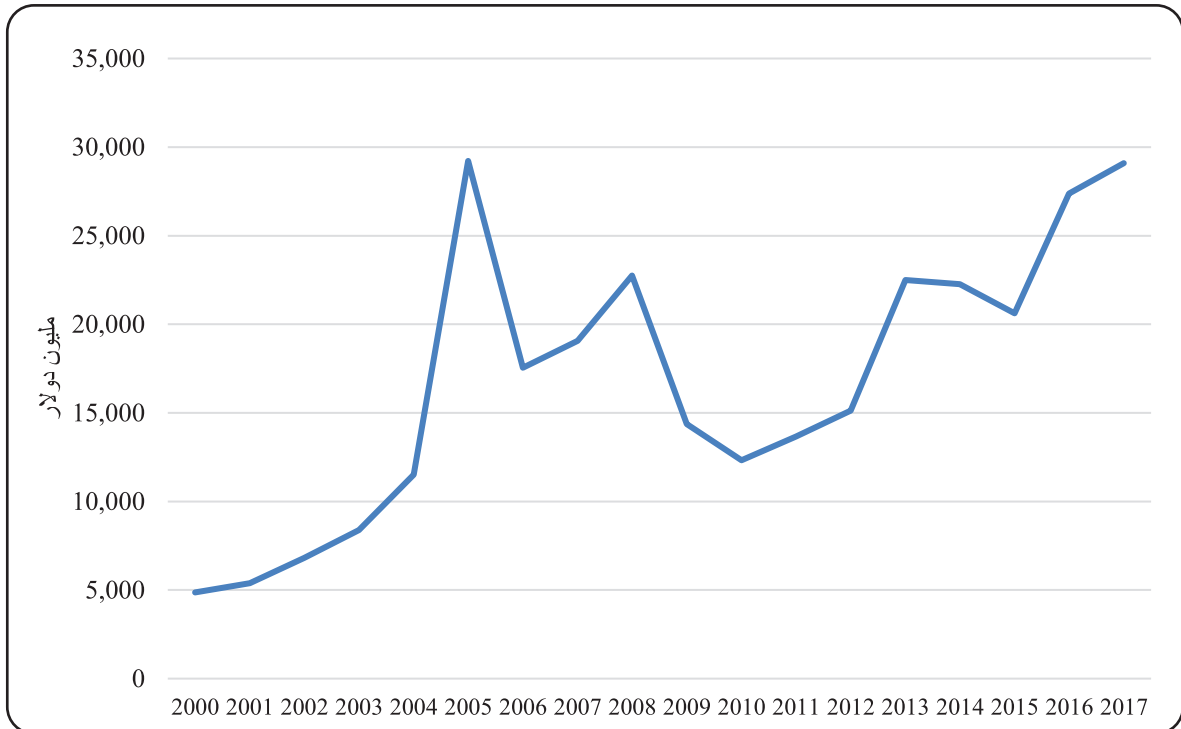
وعلى صعيد حصة الدول العربية من المساعدات الدولية فرادى، فقد زادت المساعدات الإنمائية

الشكل (5) : تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2017-2016)



المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل (6) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر : الملحق (5/11).